

أثر السياسة في الوضع السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة

جميل هلال*

مقدمة

تقدم الضفة الغربية وقطاع غزة مثالاً واضحاً لكيفية تأثير العوامل السياسية في البنية السكانية لشعب ما، وفي تشكيلها. فالحوادث السياسية الكبرى تسبب تغيرات في قسّمات البنية السكانية وملامحها. وتتراوح هذه التغيرات بين معدلات الهجرة والنسب المئوية للجنسين وبين مستويات البطالة والأمية. والواقع ان كبرى مصادر المعلومات السكانية عن الشعب الفلسطيني تدل على فعالية العوامل السياسية التي خلّفت آثاراً عميقة في فرص حياة الفلسطينيين وفي أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لا في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ فقط بل في غيرها أيضاً.

وتهدف هذه الدراسة الى إظهار كيف عملت العوامل السياسية خلال العقود الأربعة الماضية، ولا سيما منذ الاحتلال الاسرائيلي، على التأثير في بنية الفلسطينيين السكانية في الضفة والقطاع.

قبل سنة ١٩٤٨، كانت سلطات الاستعمار البريطاني تعدّ المعلومات السكانية المنظمة، وذلك من خلال الإحصاءات وأعمال المسح التي كانت تقوم بها. أما بعد سنة ١٩٤٨، فلا بد من التماس هذه المعلومات من دوائر الاحصاءات في الدول التي يقيم الفلسطينيون فيها او يعملون فيها.

على ان كمية المعلومات المتاحة ونوعيتها وطبيعتها لم تزل تخضع لعوامل واعتبارات سياسية. فالمعطيات السكانية المتعلقة بالضفة الغربية كانت تصدر بين سنتي ١٩٤٩ و١٩٦٧ عن السلطات الأردنية. أما عن فلسطيني الضفة الشرقية من نهر الأردن، فليس ثمة من معلومات علنية متاحة لأن الفلسطينيين كانوا يُعدّون مواطنين اردنيين ويعاملون، من وجهة نظر الإحصاء، على هذا الأساس. وأما عن

* باحث فلسطيني.

قطاع غزة، فان الإدارة المصرية التي ظلت تسيطر على المنطقة منذ سنة ١٩٤٨ حتى حزيران/يونيو ١٩٦٧، هي المصدر الوحيد للمعطيات كلها من تلك المنطقة خلال تلك الفترة. وينطبق المبدأ نفسه على الجماعات الفلسطينية في الأماكن الأخرى (لبنان، وسوريا، والعراق، والكويت، واسرائيل...). وتنشر وكالة الأونروا معلومات عن اللاجئين الفلسطينيين كل سنة، إلا ان هذه المعلومات مركبة على أساس تعريف الوكالة لـ "اللاجئين"، وهو تعريف سياسي يبقى عرضة للتشويه من جراء طبيعة العلاقات الشديدة التوتر التي لم تزل قائمة بين الفلسطينيين والوكالة المذكورة.

والأسماء المستعملة للدلالة على أجزاء من فلسطين إنما هي أسماء شكّلتها الحوادث السياسية: فـ "الضفة الغربية" تشير الى ذلك الجزء من فلسطين الذي يقع الى الغرب من نهر الأردن، ويشغل فلسطين الوسطى التي ظلت خارج الاحتلال الاسرائيلي في حرب ١٩٤٨، ثم ضُمَّت الى الأردن بعد الحرب المذكورة مباشرة. وربما كان من الأصح ان تسمى "الضفة الفلسطينية". أما "قطاع غزة" فيشير الى ذلك الشريط من الأرض الذي يقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط والذي لم تحتله القوات اليهودية في حرب ١٩٤٨، وخضع للإدارة المصرية عندئذ.

وقد ظلت المحاولات التي بذلها بعض دوائر منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينات . بحكم غياب دولة فلسطينية . تقتصر على مجرد جمع وتنسيق وتقويم المعلومات التي تتيحها السلطات الحكومية المختلفة التي تحكم الفلسطينيين.

والمصدر الوحيد للمعطيات السكانية المنهجية عن سكان الضفة والقطاع منذ سنة ١٩٦٧، وهو إحصاء السكان الذي أجرته السلطات الاسرائيلية في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧. وفي سنة ١٩٦٨، بدأت السلطات الاسرائيلية تجمع المعطيات السكانية والاجتماعية والاقتصادية (على أساس موسمي) من أجل دراسة عينة من ٤٥٠٠ أسرة مقيمة في الأراضي المحتلة. وبعد أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، ارتفع هذا العدد بالتدريج بمقدار ٢٠٠٠ أسرة، حتى بلغ ٦٥٠٠ أسرة سنة ١٩٧٤. ولما لم يجر اي إحصاء للسكان غير إحصاء سنة ١٩٦٧، فقد ظهرت أرقام متفاوتة عن سكان الأراضي المحتلة؛ فمن ذلك ان المكتب المركزي للإحصاء في اسرائيل قد نشر، سنة ١٩٨٠، تقديرا للسكان يفيد بأن عدد سكان الضفة الغربية ٧٠٤,٠٠٠ نسمة، بينما جاء تقدير وزارة الداخلية الاسرائيلية يقول ان عددهم ٨٧١,٠٠٠، كما جاء رقم المشرف على هيئة

العاملين في دائرة الإحصاء الاسرائيلي (staff officer for statistics) ٧٥٠,٠٠٠. ولم تشتمل هذه الإحصاءات كلها على عرب القدس، ولا على المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة. ولا تشتمل الأرقام الاسرائيلية على حملة بطاقات هوية الضفة الغربية الذين يقيمون في الخارج والذين يودعون المخافر الحدودية بطاقتهم. وقد كان ثمة، في سنة ١٩٨٧، ١٧٥,٠٠٠ شخص على الأقل ممن لهم بطاقات كهذه من الضفة الغربية، وما لا يقل عن ٥٠,٠٠٠ شخص من قطاع غزة. وقد ضمت اسرائيل القدس بعيد احتلالها، وبالتالي فان جميع المعطيات المتعلقة بالمدينة لم تعد تظهر في الإحصاءات الاسرائيلية المتعلقة بالضفة الغربية والقطاع (اي ما تسميه السلطات الاسرائيلية "المناطق المدارة")^(١).

ولمّا لم تكن كل الأرقام المستعملة تشتمل على القدس الشرقية، فقد حُسبت الأرقام المتعلقة بالمدينة العربية وضمّت الى أرقام بقية الضفة الغربية، حيثما أمكن ذلك. لكن الجداول المبينة في هذه الدراسة لا تشتمل، ما لم يُشر الى العكس، على اية معطيات عن القدس الشرقية بسبب انعدام المعطيات المنهجية عن هذه المدينة. زد على ذلك، ان الإحصاءات الاسرائيلية عن قطاع غزة تشتمل على معلومات عن شمال سيناء، وقد ظلّت على هذا النحو حتى سنة ١٩٧٩ حين أُعيدت العريش (التي تحتوي على ٩٠٪ من سكان شمال سيناء) الى مصر.^(٢) وتشتمل الأرقام المذكورة في هذه الدراسة عن السنوات السابقة لسنة ١٩٧٩ على شمال سيناء، إلا إذا أُشير الى خلاف ذلك. ولا تشتمل أرقام هذه الدراسة على المقيمين في المستعمرات الاسرائيلية التي أنشئت في الضفة والقطاع منذ سنة ١٩٦٧. ويذهب بعض التقديرات الى ان ٤٥,٠٠٠ مستوطن

(١) وقد ضمّ بعض المناطق حول القدس أيضا. ومن احدث ما صار يُعدّ جزءا من القدس الشرقية، ولا يذكر بالتالي في إحصاءات الضفة الغربية، مخيم شعفاط للاجئين الذي أسقط ذكره من المعطيات عن الضفة الغربية منذ سنة ١٩٧٩. أنظر:

M. Benvenisti, Ziad Abu Zayed and Danny Rubinstein, *The West Bank Handbook: A Political Lexicon* (Jerusalem: The Jerusalem Post, 1986), pp. 51-54; Sara Roy, *The Gaza Strip Survey* (Jerusalem: WBDP, 1986), p. 5.

(٢) في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، كان نحو ٣٣,٤٤١ نسمة يعيشون في شمال سيناء. (Israel Defence Forces, *Census of Population 1967*, Conducted by the Central Bureau of Statistics, Publication No. 1, Jerusalem 1967, p. X).

يهودي كانوا يقيمون في مستعمرات الضفة الغربية في سنة ١٩٨٥، فضلا عن نحو ٨٠,٠٠٠ يقيمون في مستعمرات تقع ضمن منطقة القدس العربية.⁽³⁾

بلغ عدد سكان الضفة والقطاع، بحسب المصادر الرسمية الاسرائيلية، ١,٣٤٧,٩٠٠ نسمة في سنة ١٩٨٢، وكوّن ما يزيد على ٢٨٪ من العدد التقديري للشعب الفلسطيني؛ وتشكل هذه النسبة أكبر جماعة فلسطينية على الإطلاق. فالفلسطينيون المقيمون في الأردن يشكلون ٢٥٪ من مجموع الشعب الفلسطيني، يليهم الفلسطينيون المقيمون في اسرائيل (١٢٪)، فالفلسطينيون المقيمون في لبنان (١٠٪).⁽⁴⁾ على ان نسبة سكان الضفة والقطاع الى مجموع السكان الفلسطينيين ستكون أكبر مما هي الآن لو ان عدد أولئك الذين يحملون بطاقات من الضفة والقطاع ويقيمون في الخارج، وعدد أولئك الذين تمنعهم السلطات الاسرائيلية من العودة، أُضيفا الى عدد السكان المقيمين.

أولا: سكان الضفة الغربية

يظهر الجدول التالي التطورات التي طرأت على حجم السكان في الضفة الغربية منذ سنة ١٩٥٢، إذ جرت السلطات الأردنية أول تعداد للسكان. وفي سنة ١٩٦١، تم إحصاء شامل للسكان والمساكن. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، قامت سلطات الاحتلال بعملية إحصاء لسكان الأراضي المحتلة. والأرقام المبينة لا تضم، بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧، الفلسطينيين من الضفة والقطاع ممن يقيمون مؤقتا في الخارج:

⁽³⁾ Alain Gresh, *Le Monde Diplomatique*, Juin 1985; Benvenisti, Abu Zayed and

Rubinstein, *op. cit.*, pp. 51-54.

⁽⁴⁾ "المجموعة الإحصائية الفلسطينية" (دمشق: الدائرة الاقتصادية. منظمة التحرير الفلسطينية،

١٩٨٣)، العدد ٥، الجدول ١/١، ص ٣٦.

سكان الضفة الغربية

السنة	السكان (وفيهم القدس الشرقية)
آب/أغسطس ١٩٥٢ ⁽⁵⁾	٧٤٢,٢٨٩
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ ⁽⁶⁾	٨٠٥,٤٥٠
أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ ⁽⁷⁾	٦٦٤,٤٩٤
كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ⁽⁸⁾	٧٣٩,٥٠٠
كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ⁽⁹⁾	٧٨١,٦٠٠
كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ⁽¹⁰⁾	٨٠٥,٤٠٠
كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ⁽¹¹⁾	٨٧١,٦٠٠
كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ⁽¹²⁾	١,٠٠١,٠٠٠

كان عدد سكان الضفة الغربية في آخر سنة ١٩٧٣ أقل مما كان عليه في آب/أغسطس ١٩٥٢، وقد ازداد ٦٣,٠٠٠ نسمة فقط خلال السنوات الخمس عشرة الممتدة بين ١٩٥٢ و١٩٦٧. والواقع أن عدد سكان الضفة الغربية لم يتجاوز، بعد سنة ١٩٦٧، ما كان عليه في سنة ١٩٥٢ إلا في سنة ١٩٧٧. ويمكن تفسير هذا الواقع

(5) الأردن، دائرة الإحصاءات، "إحصاء المساكن"، آب/أغسطس ١٩٥٢.

(6) المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات، "الإحصاء الأول للسكان والمساكن" (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١)، الجزء الأول.

(7) Israel Defence Forces, *Census of Population 1967*, Publication No. 1,

والنشرة الخاصة عن القدس الشرقية، القدس ١٩٦٧.

(8) C. B. S., *Statistical Abstract of Israel 1974*, No. 25, table XXXVI/1 (p. 682), and table II/4 (p. 25).

(9) والأرقام عن القدس الشرقية لا تشمل على عدد غير اليهود المقيمين في القدس الغربية).

والأرقام الخاصة بالقدس الشرقية ما هي إلا تقديرات.

(9) C. B. S., *Statistical Abstract of Israel 1978*, No. 29, table XXVII/1 (p.765), and table II/4 (p. 35).

(10) C. B. S., *Statistical Abstract of Israel 1980*, No. 31, table XXVII/1 (p. 677), and table II/4 (p. 35).

(11) "المجموعة الإحصائية الفلسطينية"، مصدر سبق ذكره، العدد ٥، الجدول II/١، ص ٦٥.

(12) C. B. S., *Statistical Abstract of Israel 1988*, No. 39, table XXVII/1 (p. 705), and table II/7 (p. 41)

بارتفاع نسبة الهجرة خلال الفترة التي سبقت الاحتلال الاسرائيلي وبعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ويعود سبب هذه النسبة المرتفعة إلى الوضع السياسي وما يتصل به من عوامل اقتصادية. فقد أدت الإجراءات (الاقتصادية والسياسية والإدارية) التي اعتمدها السلطات الأردنية بعد ضم الضفة الغربية منذ أوائل الخمسينات، إلى خلق وإدامة الأوضاع المفضية إلى الهجرة (من ذلك ارتفاع نسبة البطالة، وانعدام الاستثمار في الصناعة والزراعة، والقمع السياسي...).⁽¹³⁾ زد على ذلك، أن الأثر الفوري للاحتلال الاسرائيلي قد حمل قطاعا لا بأس فيه من السكان على الهجرة. وقد أدت، بالمثل، الإجراءات الاقتصادية والسياسية والادارية التي اتخذها الاحتلال الاسرائيلي إلى المحافظة على سيل متواصل من المهاجرين من الضفة الغربية. وظلت الحال على هذا المنوال، على الرغم من أن الاحتلال قد فتح سوق العمل الاسرائيلية، في البناء والزراعة وبعد الخدمات، أمام الفلسطينيين القادمين من الأراضي المحتلة. وقد هاجر بين سنة ١٩٦٨ وسنة ١٩٨٠ نحو ١٠٠,٠٠٠ شخص من الضفة الغربية - وهذا يعادل نصف الزيادة الطبيعية في تلك الفترة. وبذلك تكون الضفة الغربية قد منيت بـ خسارة صافية تزيد على نصف مليون نسمة من سكانها بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٨٠ (أي بين ٥١٥,٠٠٠ و ٥٧٠,٠٠٠). أما في قطاع غزة، فقد كانت الهجرة أدنى مما هي عليه في الضفة الغربية. إذ بلغ مجموع المهاجرين بين سنة ١٩٦٨ وسنة ١٩٨٠ نحو ٦٩,٠٠٠، أي ٤٠٪ تقريبا من الزيادة الطبيعية.⁽¹⁴⁾ وقد ساعد تكاثر فرص العمل في دول الخليج في اجتذاب المهاجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الستينات والسبعينات. أما تراجع تيارات الهجرة من الأراضي المحتلة في الثمانينات (ولا سيما بعد سنة ١٩٨٣)، فيعود إلى تردي أحوال الاستخدام في البلاد العربية المنتجة للنفط، وإلى القيود التي فرضها الأردن على الهجرة من الضفة الغربية. ومع ذلك، فقد استمرت الهجرة بنسب ملحوظة: فقدت الضفة الغربية ٤٢,٠٠٠ من سكانها خلال الفترة الممتدة بين سنة ١٩٨١ وسنة ١٩٨٦، كما فقد قطاع غزة

(13) جميل هلال، "الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٤٨ - ١٩٧٤)" (بيروت: مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٥).

(14) Meron Benvenisti, *The West Bank and Gaza Data Project* (Washington D.C.: American Enterprise Institute, 1982), pp. 2-5.

٢٠,٧٠٠ شخص، وهذا ما يمثل ٤٠٪ و ٢٧٪ من صافي الزيادة السكانية في المنطقتين على التوالي (15).

ويمكننا تقدير حجم الهجرة إذا ما اتخذنا تعداد سنة ١٩٥٢ قاعدة وطبقنا نسبة زيادة قدرها ٣٪ ومن شأن ذلك أن يعني ٩٧٥,٧٠٠ نسمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ بدلا من الـ ٨٠٥,٤٥٠ نسمة التي تمخض الإحصاء الأردني عنها، وهذا يشير إلى أن نحو ١٧٠,٠٠٠ شخص قد هاجروا من الضفة الغربية خلال تلك الفترة. أما إذا طبقنا نسبة زيادة قدرها ٢,٨٪ فتظهر هجرة ١٥٢,٨٥٠ شخصا.

ومن شأن تطبيق المنهج نفسه على الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ وأيلول/سبتمبر ١٩٦٧، أن يشير إلى النتائج التالية:

عدد السكان الفعلي في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧	عددهم المتوقع في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧
٦٦٤,٤٩٤ (وفيهم القدس الشرقية)	٩٦٦,٩٠٠ (بنسبة زيادة ٣,٢٪)
	٩٥٦,٠٠٠ (بنسبة زيادة ٣٪)
	٩٤٥,٤٠٠ (بنسبة زيادة ٢,٨٪)
	٩٢٩,٥٠٠ (بنسبة زيادة ٢,٥٪)

وهكذا يمكن أن نستدل على أن ما بين ٢٦٥,٠٠٠ و ٣٠٢,٠٠٠ شخص قد غادروا الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية (أي الأردن)، أو إلى غيرها من الدول العربية (ولا سيما الخليج)، وذلك خلال الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ وأيلول/سبتمبر ١٩٦٧.

إن امتحان الأرقام الرسمية المتاحة عن الأردنيين المغادرين والقادمين بين سنتي ١٩٦٢ و١٩٦٧، ليوحي بالجدول التالي: (16)

السنة	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧ (حتى)
-------	------	------	------	------	------	------------

(15) C.B.S., *Statistical Abstract of Israel 1988*, No. 39, table XXVII/1 (p. 705).

(16) المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات، "التقرير الإحصائي السنوي ١٩٦٦"، رقم ١٧، الجدولان ٢٨ و٢٩: أنظر أيضا: الرقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢، الجدولان ٣٦ و٣٧.

عدد المغادرين	٢٠٥,٧٠٠	١٨٦,٢٠٠	٢١٣,٦٠٠	٢٧٨,٠٠٠	٣٤٣,٥٠٠	١٤٢,٤٠٠	حزيران/يونيو
عدد القادمين	١٦٨,٢٠٠	١٦٤,٦٠٠	٨٨,٧٠٠	٢٤٥,٤٠٠	٣٢١,٢٠٠	٨٩,٠٠٠	
الفارق	٣٧,٥٠٠	٢١,٦٠٠	١٢٤,٩٠٠	٣٢,٦٠٠	٢٢,٣٠٠	٥٣,٤٠٠	

وهذا يعني أن نحو ٢٩٢,٣٠٠ شخص قد غادروا ضفتي الأردن بين أوائل سنة ١٩٦٢ وأواخر سنة ١٩٦٧. وما من سبيل إلى التمييز في هذه الأرقام بين ما هو من الضفة الشرقية وما هو من الضفة الغربية. لكن، لما كانت الأحوال الاقتصادية السائدة في الضفة الغربية أهدأ مما هي في الضفة الشرقية، وكان الكثير من أسر أوائل المهاجرين من الضفة الغربية إلى دول الخليج وغيرها من دول النفط قد بدأ يلتحق بهم، فالأولى بنا أن نتوقع كون قسم كبير من هذه الهجرة قد انطلق من الضفة الغربية. أما النسبة المئوية التي ينطوي إحصاء سنة ١٩٦١ عليها (أي ٨٠٪ من المهاجرين الأردنيين هم من الضفة الغربية)، فهي غير ممكنة بالنظر إلى الفترة المبينة أعلاه. ومع ذلك، فهي تظل صالحة كمؤشر ذي دلالة^(١٧). فالطلب المتزايد على اليد العاملة (ولا سيما العمال المهرة وأنصاف المهرة) في دول النفط، وعدم قدرة سوق العمل الأردنية على استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي المدارس والجامعات، قد يقودان المرء إلى الاعتقاد أن نسبة عليا من الهجرة كانت قائمة من الضفة الشرقية (وفيها أولئك المتحدرون من أصل فلسطيني) خلال الفترة الممتدة بين سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٧^(١٨).

إذاً، من المعقول أن نفترض أن نسبة الهجرة من الضفة الغربية قد استمرت على وتيرتها السابقة (بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١) مخلّفة نسبة زيادة صافية مقدارها ٩٢,٠٪ فقط. ومعنى هذا أنه كان يجب أن يكون سكان الضفة الغربية (وفيهم سكان

^(١٧) المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات، "الإحصاء الأول للسكان والمساكن" (١٨)

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١)، الجزء الأول، محتسباً على الجدول ١/٥، ص ٣١٥.

^(١٨) أنظر: هلال، مصدر سبق ذكره، ص ٨١ - ١٠٦.

القدس الشرقية) أكثر قليلاً من ٨٤٧,٠٠٠ نسمة في أيار/مايو ١٩٦٧.⁽¹⁹⁾ وهذا يوحي بأن نحو ١٨٨,٠٠٠ شخص قد غادروا الضفة الغربية بعد الحرب مباشرة (أي بين الخامس من حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر ١٩٦٧)،⁽²⁰⁾ وأن ثمة من هؤلاء نحو ١٠٠,٠٠٠ ممن كانوا مسجلين لاجئين من الأراضي التي احتلتها القوات اليهودية سنة ١٩٤٨.

أما أن يكون هذا العدد (تتراوح التقديرات بين ١٦٠,٠٠٠ و ٢٠٠,٠٠٠) من الناس قد اضطر إلى مغادرة الضفة الغربية في غضون الأشهر الأولى من الاحتلال الإسرائيلي، فليس في هذا ما يدعو إلى الدهشة؛ وذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة كبيرة من الأسر في الضفة الغربية كانت تعتمد على ما يردها من بعض أفرادها العاملين خارج الضفة الغربية، ولا سيما في دول النفط. ويمكن الاستدلال على ذلك، مثلاً، من ارتفاع نسبة من يعيّلهم أقاربهم الفلسطينيون المقيمون في الدول النفطية.

⁽¹⁹⁾ يقدر بعضهم عدد السكان في الضفة الغربية بما لا يقل عن ٩٠٠,٠٠٠ نسمة عشية حرب حزيران/يونيو. ويعتقد أن نحو ٢٥٠,٠٠٠ شخص قد غادروها حتى آخر سنة ١٩٦٧. إن ارتفاع نسبة الهجرة من الأردن (من الضفتين) في الستينات، وعدم موثوقية الأرقام المتاحة عن عدد الذين هاجروا من الضفة الغربية بين حزيران/يونيو وكانون الأول/ديسمبر، لتحمل المرء على الشك في دقة تقديرات كهذه (مثلاً: Janet Abu-Lughod, Demographic Characteristics of the Palestinian Population: Reverance for Planning Palestine Open University, October 1979).

إن السواد الأعظم من الفلسطينيين في الضفة والقطاع من المسلمين السنة، وثمة نحو ٥٪ من المسيحيين في الضفة الغربية (معظمهم من الروم الأرثوذكس)، و١٪ في قطاع غزة.⁽²⁰⁾ قدرت الأونروا عدد المهاجرين خلال الحرب وبعدها (أب/أغسطس ١٩٦٧) بنحو ١٩٤,٠٠٠ (D.L. Fisher, Director of UNRWA Affairs, Jordan Situation Report for Period

2 Sept. – 27 October 1967).

وقد قدر آخرون العدد بـ ١٦٢,٠٠٠. أنظر:

Gerge Kossaiifi, "Demographic Characteristics of the Arab Palestinian People," in Khalil Nakhleh and Elia Zureik (eds.), *The Sociology of the Palestinians* (London: Groom Helm, 1980), p. 36.

ففي الكويت، ارتفعت هذه النسبة من ٥٢٪ (أي نسبة المعالين إلى مجموع الفلسطينيين) في سنة ١٩٦٥، إلى ٧١٪ في سنة ١٩٧٠.⁽²¹⁾

أضف إلى ذلك ان الإحصاء الإسرائيلي لسكان الضفة الغربية (أيلول/سبتمبر ١٩٦٧) قد بين أن ما يقارب الثلث (٣٢,٥٪) من مجموع الأسر الموجودة في الضفة الغربية قد كان بعض أفرادها يعمل أو يدرُس في الخارج وقت إجراء الإحصاء. وقد كان نحو ٤٠٪ من هؤلاء في الضفة الشرقية، و ٣٢٪ في الكويت.⁽²²⁾ وإن كون الإحصاء قد تم على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي ليدعوني إلى التحفظ الشديد إزاء دقة هذه الأرقام. إذ يبقى من الممكن أن تكون ثمة نسبة أعلى من الأسر التي كان بعض أفرادها يعمل في الخارج وقتئذ.

فمن الجائز، إذاً، أن يكون الخوف من الانقطاع عن مصدر الدخل، المتاح بواسطة الواردات من أفراد الأسرة العاملين في الخارج، عاملاً من العوامل الأساسية التي شجعت على الهجرة إلى الخارج خلال الأشهر الأولى من الاحتلال الإسرائيلي. كما أن حال الحرب والخوف من الإجراءات القمعية الإسرائيلية يمكن أن يُعدَّ من جملة تلك العوامل أيضاً. وقد أثرت عوامل، كقرب الضفة الشرقية جغرافياً، وانعدام الروابط الاقتصادية المتينة، والافتقار إلى الملكية العقارية، تأثيراً خاصاً في بعض المناطق، مثل مخيمات اللاجئين في منطقة أريحا. يضاف إلى ذلك، أن اللاجئين الفلسطينيين وسكان الضفة الغربية كانوا يعدون رعايا أردنيين (وكانت في حيازتهم جوازات سفر أردنية)، وهذا ما كان يسهل تحركهم.

وقد استمرت الهجرة ظاهرة مهمة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وإن بوتيرة أدنى من تلك التي كانت في الأشهر الأولى للاحتلال. وثمة سببان وراء هذه الظاهرة: الأول، إن العوامل المسؤولة عن هجرة سنة ١٩٦٧ الجماعية لم تعد مؤثرة بعد أن زالت المخاوف من انقطاع الواردات الخارجية باستئناف التسهيلات التي تجعلها ممكنة، وبما انتهجته إسرائيل مع الأردن من سياسة "الجسور المفتوحة" التي أتاحت المحافظة

⁽²¹⁾ بلال الحسن، "الفلسطينيون في الكويت" (بيروت: مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤)، ص ٢١. وقد بلغ عدد الأردنيين (ومعظمهم من الفلسطينيين) الذين دخلوا الكويت، في سنة ١٩٦٧، ٣٤,٣٩٣ وهو رقم قياسي.

⁽²²⁾ Israel Defence Forces, *Census of Population, op.cit.*, Vol. 3, tables 19 & 27, also special volume on Jerusalem, tables 19 & 20.

على بعض الروابط الاقتصادية والمالية وما إليها مع الدول العربية؛ والثاني، فتح أبواب سوق العمل الإسرائيلية أمام فلسطينيي الأراضي المحتلة. هذا، وكان متوسط نمو السكان السنوي نحو ٢,٧٪ في قطاع غزة خلال فترة ١٩٦٧ - ١٩٨٢، ثم ارتفع إلى ٣,٤٪ خلال فترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦. أما في الضفة الغربية، فقد تذبذب ما بين ٢,٤٪ في فترة ١٩٦٩ - ١٩٧٤، و١,٥٪ في فترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩، و٠,٨٪ في فترة ١٩٨٠ - ١٩٨١، ثم ارتفع إلى ٢,٨٪ خلال فترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦. وتعبّر هذه الاختلافات عن الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة في المنطقتين من ناحية، كما تعبر عن عدم تكافؤ موجات الهجرة المرتبطة بفرص العمل المتاحة في إسرائيل وفي الخارج من ناحية أخرى.

ثانياً: سكان قطاع غزة

درجت الإدارة المصرية في قطاع غزة على إعداد تقديرات سكانية سنوية. ومن غير الممكن أن تكون هذه التقديرات دقيقة جداً بسبب التقصير في تسجيل الوفيات، ولا سيما في صفوف اللاجئين الفلسطينيين. يضاف إلى ذلك أن عدد السكان كان يقدر على أساس مبدئي (أي أن المقيمين الشرعيين، سواء أكانوا حاضرين أم غائبين مؤقتاً، كانوا يحسبون في جملة السكان). وتعطي التقديرات المصرية والإسرائيلية العدد التالي لسكان قطاع غزة خلال فترة ١٩٥٠ - ١٩٨٧: (23)

السنة	السكان
١٩٥٠	٢٨٨,١٠٧
١٩٦٠	٣٧٤,٢٩٢
١٩٦٦	٤٥٤,٩٦٠
١٩٦٧ (الإحصاء الإسرائيلي)	٣٥٤,٠٠٠
١٩٧٥	٤٢٥,٥٠٠
١٩٨٢	٤٧٦,٦٠٠

(23) محمد علي خلوصي، "التنمية الاقتصادية في قطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٦٦" (القاهرة، ١٩٦٧)، ص ٥٢ - ٥٤؛

C.B.S., *Statistical Abstract of Israel*, No. 35 (1984), table XXVII/1, p. 742, and *Statistical Abstract of Israel*, No. 39, table XXVII/1, p. 705.

١٩٨٧	٥٦٤,١٠٠
------	---------

وإن نسبة ٣٪ لنمو السكان (وهي تمثل رقما واقعيا بالنسبة إلى المنطقة) ستعني وجود ٤٦١,٠٥٠ نسمة عشية حرب حزيران/يونيو. وهذا يدل على خسارة سكانية كبيرة ناجمة عن حرب ١٩٦٧ وما عقبها من احتلال إسرائيلي. لكن، لما كانت أرقام الإدارة المصرية مبالغا فيها، على الأرجح، فإن الحجم الحقيقي للفلسطينيين الذين غادروا في إبان الحرب وبُعِيدَها، أقرب إلى أن يكون أقل من ذلك، فلا يتعدى ٢٥,٠٠٠ (24).

ولقد وجد الإحصاء الإسرائيلي أن ٢٤٪ من الأسر في قطاع غزة أبناء وبنات، من ولد رب الأسرة، يعيشون خارج قطاع غزة والضفة الغربية، وأن نحو ٥٦٪ من هؤلاء المهاجرين يقيمون في مصر. (25) وثمة ٢٦,٥٪ فقط من مجموع ٢٧,٦٩٤ شخصا ممن يقيمون في الخارج، تقل إقامتهم هناك عن السنة؛ وهذا يدل على نسبة من الهجرة، في الفترة الممتدة بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر ١٩٦٧، أدنى من تلك التي عرفتتها الضفة الغربية. (26)

كان عدد سكان الأراضي المحتلة (الضفة والقطاع) في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ يبلغ ١,٠١٨,٠٠٠ نسمة تقريبا. وفي سنة ١٩٨٧، بلغ عددهم ١,٥٦٥,١٠٠. (27) ولا يضم هذا الرقم أولئك الذين يحملون بطاقات ويقيمون في الخارج (نحو ٢٢٥,٠٠٠)، ولا أولئك الذين خرجوا من المنطقتين ولم يسمح لهم بالعودة إلى أية منهما (وهم لا يقلون عن نصف مليون).

وقد تواصل سيل الهجرة من المنطقتين. ويناhez العدد السنوي، بحسب الأرقام الإسرائيلية، ١٧,٢٠٠ نسمة (باستثناء القدس الشرقية)، وذلك خلال الفترة الممتدة بين أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣. (28) وقد انخفض العدد بعد سنة

(24) Abu-lughod, *op.cit.*, p. 39.

(25) Israel Defence Forces, *Census of Population 1967*, *op.cit.*, p. XII.

(26) *Ibid.*, No. 5, table 62, p. 72.

(27) بما في ذلك القدس الشرقية، وباستثناء شمال سيناء:

C.B.S., *Statistical Abstract of Israel*, No. 39, table XXVII/1, p. 705.

(28) C.B.S., *Statistical Abstract of Israel*, No. 35 (1984), table XXVII/1, p. 742.

١٩٨٣، إلى ٥٣٠٠ نسمة من الضفة الغربية و ٣٨٠٠ نسمة من قطاع غزة.⁽²⁹⁾ ويرتبط انخفاض معدل الهجرة إلى الخارج، بعد سنة ١٩٨٣، بالقيود السياسية التي فرضتها الدول العربية المنتجة للنفط من جرّاء انخفاض حجم مداخلها.

ثالثاً: توزيع السكان

كان نمو السكان، في المنطقة الجنوبية من الضفة الغربية (القدس ورام الله وبيت لحم وأريحا والخليل)، أكبر من نموهم في المنطقة الشمالية (جنين ونابلس وطولكرم). وقد كانت نسبة النمو في المنطقة الجنوبية نحو ٢,١٪ سنوياً، بينما كانت ٠,٤٪ في المنطقة الشمالية. وهذا يدل، فيما يبدو، على أن ثمة نسبة من الهجرة أعلى في المنطقة الشمالية من تلك المعروفة في المنطقة الجنوبية، لا أن ثمة هجرة داخلية من الشمال إلى الجنوب. ففي سنة ١٩٦٧، كان نحو ٥١٪ من سكان الضفة الغربية يعيشون في المنطقة الجنوبية، أما في سنة ١٩٨٠ فقد ارتفعت النسبة إلى ٥٣٪.⁽³⁰⁾

وقد كان متوسط كثافة السكان في قطاع غزة (في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧) ٩٧٣ شخصاً / كلم^٢، في مقابل ١١٨ شخصاً / كلم^٢ في الضفة الغربية.⁽³¹⁾ أما في سنة ١٩٨٢، فقد وصل العدد إلى ١٥٤,٣ / كلم^٢ في الضفة الغربية في مقابل ١٤٥٧,٩ / كلم^٢ في قطاع غزة، وهو من أعلى الأرقام في العالم. ويمكن تفسير هذا الفارق بتدفق نحو ١٨٥,٠٠٠ لاجئ إلى قطاع غزة سنة ١٩٤٨، وبصغر مساحة القطاع التي لا تتعدى ١٤٠ ميلاً مربعاً، أي جزء من خمسة عشر من مساحة الضفة الغربية (٢١٢٦ ميلاً مربعاً)، وباختلاف أنماط الهجرة في المنطقتين. وقبل قيام الدولة الإسرائيلية، كان عدد سكان قطاع غزة يناهز ١٥٪ من سكان الضفة الغربية،

⁽²⁹⁾ C.B.S., *Statistical Abstract of Israel*, No. 39, p. 705.

⁽³⁰⁾ Benvenisti, *op.cit.*, p. 4.

⁽³¹⁾ *Census of Population, op.cit.*, Vol. 1, p. IX and p X.

تبلغ مساحة الضفة الغربية الاجمالية ٥٦٥٠ كلم^٢. وفي سنة ١٩٦١ كانت مساحة الأراضي الزراعية ٣٠١١ كلم^٢ (الأردن، دائرة الاحصاءات، "تحليل إحصاء سكان الأردن"، التقرير الثالث، ص ٤، الجدول ١، عمان ١٩٦٦). أما مساحة قطاع غزة فتبلغ ٣٢٦,٧ كلم^٢، ومساحة الأراضي الزراعية فيه ١٤٥,٨ كلم^٢ في سنة ١٩٦٠.

ثم ارتفع حتى غدا سنة ١٩٨٧ يناهز ٥٦٪ من سكان الضفة الغربية (وفيها القدس الشرقية).

وليس ثمة من معطيات في السنوات الأخيرة عن حجم السكان المقيمين في مخيمات اللاجئين في الأراضي المحتلة. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، كان نحو ٩,٤٪ من السكان في الضفة الغربية يعيشون في مخيمات اللاجئين، في مقابل ٤٨,٤٪ في قطاع غزة.⁽³²⁾ إلا إن العدد الإجمالي للاجئين (وفيهم أولئك الذين لا يقيمون في المخيمات) شكل نسبة أكبر من مجموع السكان في المنطقتين كليهما: ١٨٪ (١٠٥,٧٠٠) في الضفة الغربية، و ٥٨٪ (٢٠٧,٣٠٠) في قطاع غزة.⁽³³⁾

يبين الجدول التالي توزيع السكان في المنطقتين بحسب أنواع أماكن الإقامة في سنة ١٩٦٧. على أن عملية التحول المدني لم تزل مستمرة منذ تلك السنة.

توزيع السكان بحسب أنواع أماكن الإقامة في سنة ١٩٦٧⁽³⁴⁾

قطاع غزة		الضفة الغربية		
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٤٢,٠٪	١٤٩,٥٠٠	٢٥,٩٪	١٥٥,٢٠٠	المدن ⁽³⁵⁾ (من دون مخيمات اللاجئين)
٨,٨٪	٣١,٤٠٠	٦٣,٤٪	٣٧٩,٢٠٠	القرى
٤٨,٤٪	١٧٢,٥٠٠	٩,٤٪	٥٦,٤٠٠	مخيمات اللاجئين (مع من يقيمون في المدن)
٠,٣٪	١١,١٠٠	٠,٣٪	١,٩٠٠	البدو
٠,٥٪	١,٨٠٠	٠,٩٪	٥,٨٠٠	غيرهم (ممن يقيمون خارج المدن والقرى)
١٠٠٪	٣٥٦,٣٠٠	١٠٠٪	٥٩٨,٦٠٠	مجموع السكان

⁽³²⁾ Census of Population, op.cit., Vol. 1, p. X.

⁽³³⁾ Ibid., table H, p. XVIII.

⁽³⁴⁾ Israel, CBS, Census of Population, op.cit., Vol. 1, table B, p. X.

(باستثناء القدس العربية).

⁽³⁵⁾ القرى التي يسكنها ١٠,٠٠٠ شخص على الأقل.

وقد كانت نسبة نمو المدن أعلى من المتوسط؛ ففي القدس الشرقية كانت نسبة النمو السنوية ٣٪، ووصلت إلى ٥,٣٪ في رام الله، و ٦٪ في نابلس.

في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، كان مجموع السكان في المدن الكبرى (التي تضم أكثر من ٢٥,٠٠٠ نسمة) في الضفة الغربية ١٧٩,٨٠٠ نسمة، في مقابل ٢٠٩,١٠٠ نسمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١؛ وهذا يدل على خسارة نحو ٣٠,٠٠٠ نسمة. إلا أن هذا الانخفاض في عدد سكان المدن يرجع إلى العوامل نفسها التي أدت إلى انخفاض مجموع السكان في الضفة الغربية ككل. ويبين الجدول التالي أن سكان المدن الكبرى في الضفة الغربية كانوا يشكلون ٢٥,٩٪ من السكان في سنة ١٩٦١، و ٢٧,١٪ في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، و ٤٢,١٪ في سنة ١٩٨٤ (من دون احتساب مخيمات اللاجئين الموجودة في المدن أو في ضواحيها):

سكان المدن الكبرى في الضفة الغربية

في سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٧

السكان (38)	السكان (37)	السكان (36)	المدينة
أيلول/سبتمبر ١٩٦٧	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١		
١١٠,٠٠٠	٤٤,٣٦٩	٦٠,٤٨٨	القدس (بحدودها الإدارية)
٦٦,٠٠٠	٣٨,٣٠٩	٣٧,٨٦٨	الخليل
٩٠,٠٠٠	٤٤,٢٢٣	٤٥,٧٦٤	نابلس
٤٠,٥٠٠	٢٧,٧١٤	٣٥,٧٣٥	بيت لحم (وفيها بيت جالا وبيت ساحور) ⁽³⁹⁾
٥٣,٠٠٠	٢٥,١٧١	٢٩,٢٦٩	رام الله والبييرة
٣٨٥,٥٠٠	١٧٩,٧٨٦	٢٠٩,١٢٤	مجموع سكان المدن ⁽⁴⁰⁾

⁽³⁶⁾ المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات، "الإحصاء الأول للسكان والمساكن" (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١)، الجزء الأول.

⁽³⁷⁾ Israel Defence Forces, *Census of Population 1967*, op.cit., Publication No. 1, table 2, pp. 60-117.

⁽³⁸⁾ أنظر: Benvenisti, Abu Zayed and Rubinstein, op.cit., p. 155.

وقد أضيفت إلى المدن المذكورة أعلاه مدينة طولكرم التي كان عدد سكانها ٢٦,٠٠٠ نسمة في سنة ١٩٨٤.

⁽³⁹⁾ من دون مخيم الدهيشة بالقرب من بيت لحم.

٩١٥,٤٠٠	٦٦٤,٤٩٤	٨٠٥,٤٥٠	مجموع سكان الضفة الغربية
---------	---------	---------	--------------------------

في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، كان عدد سكان المدن الكبرى في قطاع غزة، أي غزة وخان يونس، ١١٧,٣١٥ نسمة (بحسب الإحصاء الإسرائيلي). أما البلدات الصغرى، فقد بلغ عدد سكانها ٣٢,١٧٩ نسمة (باستثناء مخيمات اللاجئين).⁽⁴¹⁾ وتقع كل مخيمات اللاجئين تقريبا بالقرب من المدن في المنطقتين، وتمثل نمطا من أماكن الإقامة يختلف عن القسمة الثنائية إلى مديني وريفي؛ إذ ليس للزراعة أي معنى في حياة هذه المخيمات. ففي سنة ١٩٦٧، كانت نسبة القوى العاملة في الزراعة في مخيمات الضفة الغربية أقل من ١٦٪ (ومعظمهم أجراء مياومون). وقد كان ٣٥٪ يعملون في الصناعة والحرف والبناء، كما كان ١٣٪ يعملون في التجارة. زد على ذلك، أن القسم الأكبر من عمال المخيمات يعمل في المدن. كما أن مستوى المعيشة والتربية والخدمات العامة يميل إلى التشابه في المخيمات والقرى، ويختلف اختلافا ملحوظا عن مثيله السائد في المدن. لم يدرس دور علاقات القرابة في تنظيم الحياة الاجتماعية في المخيمات. لكن نظرا إلى انعدام ملكية الأرض واستمرار انتقال سكان المخيمات إلى المدن المجاورة والعواصم العربية من أجل العمل أو التحصيل الدراسي، ونظرا إلى كون المخيمات تتشكل في أكثر الأحيان من أسر تتحدر من قرى متعددة متباينة، فليس في وسع المرء أن يتحدث إلا عن تناقص دور علاقات القرابة في حياة المخيمات الاجتماعية، قياسا بتلك المعروفة في قرى الضفة الغربية.

كان ما يقارب ربع سكان قطاع غزة يعيش في مدينة غزة (باستثناء مخيمات اللاجئين)، كما يعيش نحو ٨,٣٪ في خان يونس (باستثناء مخيمات اللاجئين).

إن السمة "الريفية"، الغالبة نسبيا على الضفة الغربية، لتناقض السمة "المدينية" الغالبة على قطاع غزة، حيث يشكل معظم مخيمات اللاجئين جزءا من المدن. وثمة نزعة نحو تنامي نمط الاستهلاك "المديني" في المنطقتين حتى انطلاق الانتفاضة، ويمكن ملاحظتها في ارتفاع نسبة المنازل التي تمتلك بعض السلع المدينية المقيمة (مثل البرادات الكهربائية، والغسالات، والطباخات الكهربائية أو الغازية، وأجهزة التلفزة، وأجهزة الراديو، إلخ...) في المناطق الريفية. فمن ذلك ان

⁽⁴⁰⁾ وهذا لا يشتمل على مدن مثل طولكرم وقلقيلية وجنين وأريحا، وكان عدد سكان كل منها أقل من ٢٥,٠٠٠ نسمة في سنتي ١٩٦١ و١٩٦٧.

⁽⁴¹⁾ Israel Defence Forces, *Census of Population 1967, op.cit.*, table 6, pp. 163-167.

٨٢,٢٪ من مجموع المنازل في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة كانت تستعمل، سنة ١٩٨٥، طباحات على الكهرباء أو على الغاز، في مقابل ما لا يتعدى ٧,٤٪ في سنة ١٩٧٤. أما في قرى الضفة الغربية، فقد ارتفعت النسبة من ٢٢,٨٪ في سنة ١٩٧٤ إلى ٨٥,٣٪ في سنة ١٩٨٥. كذلك، كان ٧٦,١٪ من مجموع المنازل في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة يمتلك أجهزة تلفزة، في مقابل أقل من ٤٪ في سنة ١٩٧٢. أما في قرى الضفة الغربية، فقد ارتفعت النسبة من أقل من ٣٪ في سنة ١٩٧٢ إلى ٦٥,٨٪ في سنة ١٩٨٥.⁽⁴²⁾ وإن عوامل، مثل التنقيد الشامل للاقتصاد (complete monetarization of the economy)، وارتفاع نسب العمالة خلال السبعينات، والواردات من المهاجرين، والاستثمارات في البناء، وتحسين أحوال المساكن، وارتفاع نسبة عمالة النساء، والقيود التي فرضتها إسرائيل على تطوير الزراعة والصناعة، لتكمن وراء هذه النزعة الظاهرة إلى "تمدين" نمط الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويمكن التماس النزعة القوية إلى نمط أكثر "تمدينا" في التغيرات التي طرأت على اقتصاد كل من المنطقتين في ظل الاحتلال الإسرائيلي. فقد سجّل انخفاض حاد في حجم ونسبة القوى العاملة في الزراعة. من ذلك ان نسبة العاملين في الزراعة في الضفة الغربية انخفضت من ٤٢,٥٪ سنة ١٩٧٠ إلى ٢٣٪ سنة ١٩٨٦. أما في قطاع غزة، فقد انخفضت النسبة من ٣١,٦٪ إلى ١٩,١٪ (بما فيه صيد السمك) خلال الفترة عينها.⁽⁴³⁾ وقد عمل استعمار الضفة الغربية على تحويل قراها إلى "منامات" للعمال الذين يستخدمهم رأس المال الإسرائيلي. أضف إلى ذلك ان مصادرة الأراضي، والاستيطان الإسرائيلي، وإغلاق بعض المناطق لأسباب "عسكرية" و"أمنية"، قد أدت كلها على انخفاض مساحة الأرض أمام التنمية الزراعية. كما عمل تحكّم إسرائيل في المياه والتسويق والمنتجات الزراعية الإسرائيلية المدعومة على خلق أوضاع غير ملائمة للتجارة أمام أصحاب المزارع في الضفة الغربية. وإن "التبعية" الزراعية المختلقة التي تعيش الضفة الغربية وقطاع غزة فيها بالنسبة إلى الأسواق والآلات الإسرائيلية والأسمدة والمبيدات، فضلا عن السياسات الإسرائيلية في مجالي التسليف والتسويق، قد ساهمت أيضا في تحويل فلاحي الضفة الغربية إلى بروليتاريا، ودفعتهم

⁽⁴²⁾ أنظر: C.B.S., *Statistical Abstract of Israel 1988*, No. 39, table XXVII/16, p. 719.

⁽⁴³⁾ *Ibid.*, table XXVII/21, p. 726.

نحو النمط المدني ونحو إهمال الأراضي الزراعية الهامشية. ولا بد لدعوة قيادة الانتفاضة المزارعين وأصحاب الأراضي الصغرى إلى "زراعة الأرض من أجل النصر" وإلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية، من أن ينظر إليها في سياق النضال من أجل الانعتاق من هذه التبعية وتحقيق الاستقلال الوطني بدلا من اعتبارها نداء لـ"العودة إلى الأرض".

رابعا: الخصائص السكانية: البنية العمرية والخصوبة ونسبة الجنسين

إن من شأن البنية العمرية والنسبة الجنسية التعبير عن عوامل الخصوبة ونسبة الوفيات والهجرة. فقد ظل مستوى الخصوبة ثابتا في الضفة الغربية خلال العقود الخمسة الماضية. كانت نسبة الولادات الخام نحو ٤١ في الألف، ونسبة الخصوبة ٧ ولادات لكل امرأة في أوائل الثمانينات. أما في قطاع غزة فقد كانت نسبة الولادات أعلى ويعود ذلك، جزئيا، إلى بنية عمرية - جنسية أكثر مؤاتاة ناهزت ٤٧,٧ في الألف سنة ١٩٨٧، كما كانت نسبة الخصوبة ٧,٢ لكل امرأة سنة ١٩٨٠ (في مقابل ٥,٥ بين فلسطينيي المخيمات في لبنان خلال الفترة نفسها، مثلا). إن مجتمع الأراضي المحتلة مجتمع فتي: فالذين تبلغ أعمارهم الرابعة عشرة فما دون كانوا يشكلون، في آخر سنة ١٩٨٦، ٤٦,٧٪ من مجموع سكان الضفة الغربية و ٤٨,٣٪ من مجموع سكان قطاع غزة، بينما شكل من يبلغ عمرهم ٦٤ عاما فما فوق ٣,٧٪ من مجموع سكان الضفة الغربية، و ٢,٨٪ من سكان قطاع غزة.⁽⁴⁴⁾ إن ارتفاع نسبة فتوة السكان ليتسق مع ارتفاع نسبة الخصوبة في المنطقتين. ومعنى هذا أن ٥٧,٧٪ من السكان المقيمين في الضفة الغربية، و ٥٩٪ من أولئك المقيمين في قطاع غزة كانوا، في سنة ١٩٨٦، ممن وُلد في إبان الاحتلال.

ثمة نسبة متزايدة من الولادات في المستشفيات؛ ففي الضفة الغربية تزايدت نسبة الولادات في المستشفيات من ٣٠٪ سنة ١٩٧٥ إلى ٦٣,٨٪ سنة ١٩٨٣. أما في قطاع غزة، فقد ارتفعت النسبة من ٢١٪ سنة ١٩٧٥ إلى ٥٣,٦٪ سنة ١٩٨٧.⁽⁴⁵⁾ ومع

⁽⁴⁴⁾ Ibid., tables XXVII/2, and XXVII/5, pp. 706-708.

⁽⁴⁵⁾ Ibid., table XXVII/5, p. 708.

ذلك، فإن نسبة الوفيات تبقى مرتفعة (١٥ في الألف) ومثلها نسبة مرتفعة جدا في وفيات الأطفال (٨٢ في الألف على الأقل).

ويظهر ارتفاع نسبة الخصوبة في كون ما يزيد على ٥٥٪ من النساء المتزوجات في الضفة الغربية، و٦٦٪ في قطاع غزة، قد أنجبن ولدا واحدا على الأقل قبل سن العشرين. كما أن نحو ٦٠٪ من النساء غير العازبات في الضفة الغربية و٥٢٪ منهن في قطاع غزة، ممن تزيد أعمارهن على ٤٤ عاما، قد أنجبن ٩ أولاد أحياء على الأقل. وقد ظهر التخلخل الناجم عن تأثير الاحتلال الإسرائيلي بعد الحرب فورا في نسب الجنسين في المنطقتين (٩٨٥ ذكرا لكل ألف أنثى في الضفة الغربية، و٩٤٢ في قطاع غزة). وقد بدا هذا التخلخل أشد وضوحا في الفئة العمرية ٢٠ - ٥٩ عاما سنة (١٩٦٧)، وما زال يؤثر في نسبة الجنسين كما يتبين من الجدول التالي:

نسب الجنسين (أي عدد الذكور لكل مائة أنثى)

بحسب الفئات العمرية في الضفة والقطاع

في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، ١٩٧٥، ١٩٨٣، ١٩٨٥ (46)

الضفة الغربية				الفئة العمرية
١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٧٥	١٩٦٧	
١٠٥,٤	١٠٧,٩	١٠٥,٧	٧٤,١	٢٠ - ٢٤ عاما
	١٠٧,٦	٨٢,٣	٦٥,٩	٢٥ - ٢٩ عاما
١٠١,٢	٩٦,٢	٧١,٨	٧٦,٨	٣٠ - ٣٤ عاما
	٦٣,١	٦٩,١	٦٧,٩	٣٥ - ٣٩ عاما
٦٢,٥	٦١,٣	٦٩,٧	٧٩,٦	٤٠ - ٤٤ عاما
	٧٥,٠	٧٨,٢	٩٥,٥	٤٥ - ٤٩ عاما
٦٠,٧	٦٥,٢	٨٨,٧	٨٢,٤	٥٠ - ٥٤ عاما
	٧٦,٩	٩٧,١	١٢٨,٨	٥٥ - ٥٩ عاما

(46) Ibid. محتسب على أساس الرقم ٢١، ص ٦٢٦؛ الرقم ٢٤، ص ٦٩٥؛ الرقم ٢٧، ص ٦٨٨؛ الرقم ٣٥، ص ٧٤٤؛ الرقم ٣٩، ص ٧٠٦.

٧٩,٨	٩٦,٩	١٠١,٨	٩١,٩	٦٤ - ٦٠ عاما
------	------	-------	------	--------------

قطاع غزة				
١٠٨,٣	١٠٥,٥	٩٣,٣	٦٣,٣	٢٤ - ٢٠ عاما
	١٠٨,٥	٧٠,١	٤٨,٤	٢٩ - ٢٥ عاما
١٠٥,٦	٩٩,١	٥٠,٨	٧٥,٤	٣٤ - ٣٠ عاما
	٦٠,٩	٥٤,٤	٦٥,٥	٣٩ - ٣٥ عاما
٥٦,٦	٤٣,٢	٦٦,٠	٨٣,٣	٤٤ - ٤٠ عاما
	٧٨,٧	٨٠,٠	١٠٣,٩	٤٩ - ٤٥ عاما
٦٦,٦	٦١,٦	٩٣,٠	٧٥,٠	٥٤ - ٥٠ عاما
	٨٠,٦	٩٧,٤	١٢٩,٢	٥٩ - ٥٥ عاما
٨٣,٨	١٠٥,٨	٩٦,٤	٨٧,٨	٦٤ - ٦٠ عاما

هذه الزيادة الحادة في نسبة الإناث في الفئة العمرية ٢٥ - ٢٩ فما فوق في الضفة الغربية وقطاع غزة، ناجمة عن هجرة الذكور بحثا عن العمل خارج الأراضي المحتلة، تاركين أسرهم وراءهم للسنوات القليلة الأولى على الأقل. وثمة، في الوقت نفسه، نسبة من الذكور أعلى قياسا بالإناث ممن يغادرون للدراسة في الخارج، وذلك كله بالتضافر مع عوامل القمع السياسي وغيره، المؤدية إلى النفي أو الهجرة طلبا للعمل (مشفوعة بانعدام فرص العمل أمام الذكور من خريجي الجامعات).

ونظرا إلى ارتفاع خصوبة السكان والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة، ولا سيما في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة والمناطق الريفية في الضفة الغربية، فإن عدد الأشخاص في كل منزل كبير جدا. ففي سنة ١٩٦٧، كان متوسط عدد الأشخاص في كل منزل ٥,٨ في قطاع غزة، و ٤,٩ في الضفة الغربية.^(٤٧) كما كان متوسط حجم الأسرة في ١٩٧٣ - ١٩٧٤، بحسب مسح أجرته السلطات

(47) Israel, *Census of Population 1967, Demographic Characteristics of the Population in the Administered Areas*, V. 1, p. XIV.

الإسرائيلية، ٦ أشخاص في الضفة الغربية و٦,٢ في قطاع غزة. وقد بيّن هذا المسح أن المتوسط في قرى الضفة الغربية كان ٦,٩، بينما كان ٦,١ في المدن. أما في قطاع غزة، فقد كان المتوسط ٦,٢ في مخيمات اللاجئين، و٦,٣ في المدن.⁽⁴⁸⁾

في سنة ١٩٨٧، كان متوسط عدد الأشخاص في كل منزل ٦,٥ في المنطقتين. ويصاحب هذا المتوسط الشديد الارتفاع

كثافة إسكانية مرتفعة تبلغ متوسط قدره ٢,٤ في الضفة الغربية، و٦,٢ في قطاع غزة.⁽⁴⁹⁾

أ) سمات القوى العاملة

كانت القوى العاملة في الضفة الغربية تشكل، سنة ١٩٨٦، نسبة ٣٧,٧٪ من مجموع السكان البالغة أعمارهم ١٤ عاما فما فوق، و٣٣,٣٪ في قطاع غزة. وثمة ٦٦,٧٪ من الذكور (١٤ عاما فما فوق) في القوة العاملة في الضفة الغربية، و٦٥,٦٪ في قطاع غزة.

من أصل ٢٧٧,٧٠٠ عامل كانوا يشكلون، سنة ١٩٨٧، مجموع القوة العاملة في الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية)، كان نحو ١٠٨,٩٠٠ عامل (أي ٣٩,٢٪) يعملون رسميا في إسرائيل.⁽⁵⁰⁾ غير أن العدد الفعلي للعمال العاملين في إسرائيل قبل الانتفاضة (سنة ١٩٨٧) كان أكبر من هذا، بالغا ربما ما لا يقل عن ١٢٠,٠٠٠ عامل (باستثناء عمال القدس الشرقية).

ومن أهم عوامل انخفاض نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان، عامل الهجرة المتواصلة من الضفة والقطاع. وقد بدأت هجرة القوى العاملة سنة ١٩٤٨، واستمرت خلال الاحتلال الإسرائيلي. في سنة ١٩٣١، كانت القوى العاملة الفلسطينية تشكل ٢٦,٩٪ من مجموع السكان العرب. وفي سنة ١٩٦١، انخفضت النسبة في الضفة الغربية إلى ٢١,٤٪. وفي سنة ١٩٨٧، كان ٢٠,٦٪ من مجموع سكان الضفة الغربية و١٧,٧٪ من مجموع السكان في قطاع غزة، يشكلون القوى العاملة فيهما.⁽⁵¹⁾

⁽⁴⁸⁾ Administered Territories Statistical Quarterly, 1976, V. 6, table 1, p. 88.

⁽⁴⁹⁾ C.B.S., Statistical Abstract of Israel 1988, No. 39, p. 718.

⁽⁵⁰⁾ C.B.S., Statistical Abstract of Israel, table XXVII/22, p. 727.

⁽⁵¹⁾ Israel, Census of Population 1967, Demographic Characteristics of the Administered Territories, Publication No. 3, table B, p. XI, also Census of Palestine, 1931, Alexandria 1933, part II, table XVI; وأيضا: الأردن، "إحصاء السكان ١٩٦١"، مصدر سبق ذكره.

ب) الأمية

اعتبر نحو ٣٦,٨٪ من الذكور، و٧٤,٣٪ من الإناث في الضفة الغربية من الأميين سنة ١٩٦٧، كما وجدت نسبتان مشابھتان في قطاع غزة: ٣٩,٦٪ من الذكور، و٧٣,١٪ من الإناث.⁽⁵²⁾ وفي سنة ١٩٨٧، كانت نسبة الأمية في الضفة الغربية نحو ١٢,٢٪ من الذكور، في مقابل ٣٤,٢٪ من الإناث. أما في قطاع غزة، فقد كانت النسبتان ١٣,٠٪ من الذكور و٣٢,٣٪ من الإناث. والأهم من هذا ارتفاع نسبة من أتم تسعة أعوام دراسية فأكثر. فقد ارتفعت النسبة في الضفة الغربية من ٢٢,٧٪ في سنة ١٩٧٠ إلى ٤٧,١٪ للذكور في سنة ١٩٨٦، ومن ٩,٣٪ إلى ٢٩,٩٪ للإناث. أما في قطاع غزة، فقد كان الارتفاع أشد أهمية: من ٣٢,٢٪ إلى ٥٤٪ للذكور، ومن ١٨,٤٪ إلى ٤١,٣٪ للإناث.⁽⁵³⁾ ويعزى هذا التغيير إلى القيمة المتزايدة التي بات الفلسطينيون ككل، وفيهم أسر الطبقة العاملة والفلاحين، ينسبون لها إلى التعليم، أخذاً بعين الاعتبار عوامل منها التبعض، ومنها انعدام المؤسسات الحكومية، ومنها تفاقم التخلف الاقتصادي في الضفة والقطاع في ظل الحكمين الأردني والمصري على التوالي، ومنها العمل على إبطال التنمية فيهما في ظل الاحتلال الإسرائيلي. ولا شك في أن وجود بعض مراكز الأونروا للتعليم الابتدائي قد ساعد في ذلك. كما أن إنشاء مؤسسات فلسطينية للتعليم العالي وبعض الجامعات في الأراضي المحتلة، في أواخر الستينات وخلال السبعينات (بير زيت وبيت لحم والخليل ونابلس وغزة...)، وتنامي نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية ومكانتها العالميين، قد كانا في جملة العوامل التي وسعت المجال لفرص التعليم. أضف إلى ذلك أن التهديد المقيم بمزيد من الاقتلاع، والضغط الاقتصادي الدافعة إلى الهجرة، ومختلف أنواع التمييز التي مورست ضد الفلسطينيين، قد عملت كلها على تعزيز النزعة إلى التعليم من أجل تحسين فرص المنافسة في سوق العمل العربية، ومن أجل وظائف مضمونة أكثر. إلا أن إغلاق المدارس والجامعات منذ بداية الانتفاضة، من شأنه أن يخلف آثاراً ملحوظة في نسب التعليم ومستوياته في

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١، كان عدد سكان الضفة الغربية ٨٠٥,٤٥٠ نسمة، وكان عدد القوى العاملة ١٧٢,١٣٧ شخصاً. وأنظر أيضاً:

C.B.S., *Statistical Abstract of Israel*, No. 39, table XXVII/22.

⁽⁵²⁾ Israel, *Census of Population*, op.cit., V. 1.

C.B.S., *Statistical Abstract of Israel 1988*, No. 39, table XXVII/46, pp. 752-753. ⁽⁵³⁾

والنسب المئوية تدل على من هم في الرابعة عشرة فما فوق.

الضفة والقطاع، ولا سيما "إذا ما استمرت السلطات الإسرائيلية في ممارسته لفترة أطول."

وإن ما شهدته الضفة والقطاع من نزعة نحو ارتفاع مستوى التعليم ليظهر بجلاء في بعض الجماعات الفلسطينية الأخرى. ففي سوريا، مثلاً، انخفضت نسبة الأمية بين الذكور (١٠ أعوام فما فوق) من ١٩٪ سنة ١٩٧٠، إلى ٩,٤٪ سنة ١٩٨٢. وقد كان الانخفاض من ٤٨,٤٪ إلى ٣٢,٢٪ بين الإناث في الفترة نفسها. وقد ارتفعت، في الوقت نفسه، نسبة أولئك الذين حصلوا على التعليم المتوسط (أي تسعة أعوام من الدراسة) فما فوق من ٢٢,٣٪ إلى ٣٣,٥٪ للذكور، ومن ٩,٨٪ إلى ١٧,٦٪ للإناث بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٨٢.⁽⁵⁴⁾

وفي الكويت كانت نسبة الفلسطينيين الذين أنهوا المرحلة المتوسطة فما فوق تصل، في سنة ١٩٨٢، إلى ٤٢٪ من الذكور و٢٦,٢٪ من الإناث.⁽⁵⁵⁾ أما في الإمارات العربية المتحدة، فقد بلغت نسبة الأميين من الفلسطينيين الذكور ٢,٧٪ والإناث ١١,١٪، في سنة ١٩٨٢. وبينما كانت نسبة ٥٣,٤٪ من الذكور قد حصلت على تعليم ثانوي أو جامعي أو جامعي عالٍ، فقد كانت نسبة الإناث ذوات هذه الكفاءات ٣٣,٩٪.⁽⁵⁶⁾ وهذا يبيّن أن الغالب على المهاجرين الفلسطينيين إلى دول النفط العربية (ومنهم نسبة عالية قادمة من الأراضي المحتلة) حياة تحصيل علمي عالٍ.

ملحوظة أخيرة: لقد خلّفت الانتفاضة منذ اندلاعها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ آثاراً بعيدة المدى في كل ملامح حياة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بما في ذلك بعض السمات السكانية والعمالية التي تستحق دراسات جدية، تتناول فيما تتناول تأثير الانتفاضة في المجتمع الإسرائيلي، والدعوات التي يطلقها اليمين الصهيوني المتطرف لتحقيق تغييرات سكانية قسرية في الأراضي المحتلة عن طريق "نقل" الفلسطينيين من وطنهم. كما أن هجرة اليهود السوفيات مؤخرًا إلى إسرائيل قد أثارَت مخاوف جديدة في صفوف الفلسطينيين من حدوث تغييرات كبيرة في الملامح السكانية للأراضي المحتلة تؤثر في مستقبلهم السياسي. ■

(54) "المجموعة الإحصائية الفلسطينية"، مصدر سبق ذكره، العدد ٥، الجدول ٨/VI، ص ١٨٢.

(55) المصدر نفسه، الجدول ٤/VIII، ص ٢٦٦.

(56) المصدر نفسه، جدول ٣/XIII، ص ٣٤٢.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>